

الجزء النظري في الادارة المالية

طبيعة الإدارة المالية ومجالاتها:

الإدارة المالية من المجالات الوظيفية المتخصصة التي تدرج تحت التخصص العام لإدارة الأعمال .
يمكن تعريف الإدارة المالية بأنها إدارة التدفقات النقدية الداخلة والخارجة داخل منشآت الأعمال العامة والخاصة

أوجه الاختلاف بين المالية والمحاسبة والاقتصاد:

المحاسبة / تهتم بعملية تجميع البيانات التاريخية أو المستقبلية وتسجيلها بصورة صحيحة.
المالية / هي عملية إدارية تهتم باتخاذ القرارات في ضوء المعلومات التي يفرزها النظام المحاسبي.
الاقتصاد / يهتم بتحليل وتوزيع الموارد ودراسة المعاملات.

مجالات الإدارة المالية:

المالية العامة: وتهتم بالنفقات والإيرادات العامة : جمع الأموال من الضرائب والجمارك والرسوم وإنفاقها حسب اللوائح المحددة لخدمة المواطنين
تحليل الاستثمار : في الأوراق المالية من حيث العوائد والأخطار
المالية الدولية : تدفق الأموال من وإلى الدول , أسعار الصرف , القيود التي تفرضها الدول
المؤسسات المالية : تقوم بوظيفة السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد
الإدارة المالية للمنشأة: مجموعه من الأدوات تم تطويرها لتحديد مصادر التمويل المناسبة للمنشأة

أهداف المنشأة:

يمكن حصر أهداف المنشأة في هدفين:

- 1 . هدف تعظيم الربح
- 2 . تعظيم الثروة

هدف تعظيم الربح:

يمكن النظر لهدف تعظيم الربح من زاويتين:

1- من وجهة نظر المستثمر:

يعني الربح السنوي الموزع على المساهمين إضافة إلى الربح الرأسمالي الناتج عن الزيادة في القيمة السوقية

2- من وجهة نظر المنشأة:

يعني زيادة المخرجات عن المدخلات ويعني الكفاءة الاقتصادية : اتخاذ القرارات التي تضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لتمكين المنشأة من زيادة الأرباح الكلية

مع ذلك فإن هدف تعظيم الربح لا يعتبر الهدف الأسمى للمنشأة لأنه يعاني من بعض القصور ومنها > :

1- تعدد مفاهيم الربحية : حيث يستخدم مفهوم الربح للتعبير عن العديد من المفاهيم منها:

ربحية طويل الأجل - ربحية قصير الأجل

نصيب السهم من الأرباح المحققة

العائد على الاستثمار

العائد على حقوق الملكية

2- تجاهل نظرية القيمة الزمنية للنقود : يتجاهل مبدأ أساسي مبدأ تعظيم الربح وهو أن أي مبلغ من المال يتم استلامه اليوم هو أعلى في قيمته مستقبلاً.

3- تجاهل عنصر المخاطرة : إن الأرباح المتوقعة من الاستثمارات تتفاوت في درجة التأكد، ذلك أن الاستثمارات تتفاوت في درجة المخاطر المرتبطة بها.

تتفاوت توجهات المستثمرين نحو تحمل المخاطر المرتبطة بالاستثمارات، فمن المستثمرين من يكون محافظاً في تحمل المخاطر ومنهم من يتصف بالجرأة في تحمل المخاطر.

4- تجاهل بعض الجوانب المتعلقة بإستراتيجية المنشأة : تكون إستراتيجية المنشأة التركيز على معدل نمو المبيعات بالرغم من تدني الربحية الحالية في المدى القصير.

أوان تكون إستراتيجية الشركة تنويع المنتجات والأسواق من أجل تعزيز المركز التنافسي على الرغم من تدني مستوى الأرباح.

هدف تعظيم الثروة : يعتبر هو الهدف الأمثل للمنشأة:

❖ يتعلق بتأثير الأرباح على القيمة السوقية للمنشأة والمتمثلة في أسعار الأوراق المالية التي تصدرها المنشأة.

❖ تهتم المنشأة في المدى الطويل بتنسيق الخطط والبرامج بالقدر الذي يضمن للملاك أكبر قدر من التوزيعات، وما من شأنه زيادة سعر السهم.

❖ ارتباط مفهوم تعظيم الثروة بمفهوم مقايضة العائد بالمخاطر فعادة ما يتجه المستثمرين نحو الموازنة بين العوائد المتوقعة من الاستثمارات والمخاطر المرتبطة بها.

يأخذ تعظيم الثروة بمبدأ القيمة الزمنية للنقود (الذي يمثل الانتقاد الرئيسي لهدف تعظيم الربح).

أهداف الإدارة المالية:

1. تحقيق أقصى ربح في المدى الطويل

2. تقليل المخاطرة من خلال تفادي المخاطر غير الضرورية

3. الرقابة المستمرة : العمل على متابعه ومراقبة تدفق الأموال والتأكد من استغلالها بالصورة المثلى من خلال ما يعرف بالتقارير المالية

4. تحقيق المرونة : الإدارة التي تحدد مصادر تمويل كافية في وقت مبكر تتمتع بدرجة أعلى من المرونة عند الاختيار من بين هذه المصادر عند الحاجة إلى تمويل إضافي.

-مدخل العلاقة بين الربح والمخاطرة:

وضع الإطار السليم والمناسب لتحقيق الربح عن مستوى معين من المخاطرة.

العلاقة بين العائد والمخاطرة هي علاقة طردية >

-مدخل العلاقة بين السيولة والربحية:

من الأهداف الرئيسية للمدير المالي تحقيق عنصري السيولة والربحية.

ضرورة الاحتفاظ بأرصدة نقدية فائضة احتياطية عن الحاجات التقديرية للمنشأة بغرض مواجهة الحالات الطارئة التي قد تعترض المنشأة.

وظائف وقرارات الإدارة المالية:

في ضوء الأهداف سالفة الذكر تمارس الإدارة المالية مجموعة من الوظائف كما تتولى اتخاذ العديد من القرارات داخل المنظمة منها:

1-التنبؤ بالتدفقات النقدية الداخلة والخارجة

2- تدبر الأموال وتحديد مصادر التمويل المختلفة وحجم التمويل المطلوب من كل مصدر وتوقيت الحصول عليها وتكلفته.

3- إدارة تدفق الأموال داخل المنشأة : من خلال تتبع ومراقبة الأرصدة النقدية والعمل على تحريكها لتغطيه أي عجز في أي موقع

4- الرقابة على التكاليف باستعمال برامج الحاسب الآلي

5- التسعير: عملية مشتركة بين مختلف إدارات المنشأة

6- التنبؤ بالإرباح : من خلال التنبؤ بالمبيعات والتكاليف والتي يتم الحصول عليها من خلال أقسام التسويق والإنتاج

7- قياس عائد المطلوب وتكلفه رأس المال: قياس العائد المتوقع ومقارنتها بالمخاطر المتوقعة

الوظائف الأساسية للإدارة المالية:

1- **الموازنة الرأسمالية** : تخطيط وإدارة الاستثمارات طويلة الأجل بالمنشأة

2- **هيكل رأس المال** : تحديد نسبة التمويل الطويل الأجل والقصير الأجل ومصادر الحصول على كل منها فضلا عن حقوق الملكية

3- **إدارة رأس المال العامل** : الأصول المتداولة عبارة عن نشاط يومي يهدف الى التأكد من وجود الموارد الكافية التي تمكن المنشأة من مواصلة عملياتها

رأس المال العامل = الأصول المتداولة والخصوم المتداولة.

مفهوم القيمة الزمنية للنقود:

يشير مفهوم القيمة الزمنية للنقود إلى أن ريال اليوم أفضل من ريال المستقبل وذلك لأن ريال اليوم يمكن أن يتم استثماره وبالتالي تحقيق عوائد إضافية

القيمة الزمنية للنقود:

القيمة الزمنية للنقود تركز على مفهومين أساسيين:

1- **PV** القيمة الحالية ➤

2- **FV** القيمة المستقبلية ➤

FV/القيمة المستقبلية

تشير القيمة المستقبلية إلى قيمة التدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها من الاستثمار الحالي الذي ينمو بمعدل فائدة محددة لعدد من السنوات.

1- القيمة المستقبلية لدفعات سنوية متساوية:

تشير القيمة المستقبلية لدفعات سنوية متساوية إلى سلسلة من القيم المالية المتساوية المستحقة في نهاية كل سنة لعدد محدد من السنوات

2- القيمة المستقبلية لمبالغ مختلفة من السنوات:

في هذه الحالة تقوم المنشأة باستثمار سلسلة مختلفة من التدفقات النقدية.

PV القيمة الحالية:

القيمة الحالية هي عكس القيمة المستقبلية حيث تسعى إلى خصم التدفقات النقدية وإرجاعها إلى الحاضر.

1- القيمة الحالية لدفعات سنوية متساوية:

تشير القيمة الحالية لدفعات سنوية متساوية إلى سلسلة من التدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها كل عام لعدد معين من السنوات.

2- القيمة الحالية لمبالغ مختلفة من السنوات:

في هذه الحالة تدر على المنشأة سلسلة مختلفة من التدفقات النقدية المستقبلية.

التحليل المالي:

يتعلق التحليل المالي بتقويم الموقف المالي للمنشأة في الماضي والحاضر والمستقبل.

تحديد نقاط الضعف وبالتالي علاجها وتفاذي حدوثها في المستقبل.

تحديد نقاط القوة وبالتالي تدعيم هذه النقاط والمساعدة على استغلال الفرص المتاحة بدرجة عالية.

الهدف الأساسي من عملية التحليل المالي هو الكشف عن المشاكل المالية والتشغيلية الخاصة بالمنشأة

بعد ذلك لابد من التعرف على أسباب هذه المشاكل وكيفية علاجها.

يعتبر أسلوب النسب المالية من أكثر الأدوات استخداماً في التحليل المالي

استخدامات النسب المالية:

- مقارنة عدة منشآت تنتمي إلى قطاع واحد (صناعي ، زراعي) ..
- مقارنة الصناعات المختلفة
- دراسة أداء المنشأة خلال فترات زمنية مختلفة.

المستفيدون من التحليل المالي:

- أصحاب الديون قصيرة الأجل :** هذه المجموعة يهتمهم مقدرة المنشأة على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل حيث تركز على مدى توفر السيولة لدى المنشأة.
- أصحاب الديون طويلة الأجل :** هذه المجموعة يهتمهم مقدرة المنشأة على دفع أقساط القروض بالإضافة إلى الفوائد بالتالي لابد من توفر سيولة وربحية للمنشأة.
- حملة الأسهم :** بالإضافة إلى سيولة وربحية المنشأة هذه المجموعة يهتمهم سياسة الاستثمار والتشغيل التي تتخذها إدارة المنشأة . حيث أن سياسة الاستثمار والتشغيل التي تتخذها إدارة المنشأة تؤثر على سعر السهم في سوق الأوراق المالية.
- إدارة المنشأة :** إدارة المنشأة يهتمهم (السيولة ، الربحية ، سياسة الاستثمار والتشغيل) بالتالي التعرف على المشاكل وتحسين الأداء.
- الدولة والمجتمع :** تستفيد الدولة والمجتمع من التحليل المالي لأنه في حالة استمرار المنشأة يؤدي لزيادة الدخل القومي وتحسين لفرص العمل.
- أهم معايير المقارنة بالنسبة للنسب المالية:**
- متوسط الصناعة :** مقارنة النسبة الخاصة بالمنشأة بمتوسط النسب الخاصة بالمنشآت الأخرى في نفس القطاع أو الصناعة.
- شركة مشابهة :** مقارنة النسبة الخاصة بالمنشأة مع منشأة أخرى مشابهة من حيث طبيعة النشاط.
- سنوات سابقة :** مقارنة النسبة الخاصة بالمنشأة في فترة زمنية معينة بسنوات سابقة لمعرفة مدى تحسن أو تدهور الأداء.
- توقعات المستقبل :** مقارنة نسب المنشأة مع نسب يتم توقعها في المستقبل.

ملاحظة : يمكن استخدام أكثر من معيار للمقارنة من المعايير المذكورة

تصنيف النسب المالية:

- 1 _ **نسب السيولة** : نسبة التداول ، نسبة التداول السريعة ، نسبة النقدية.
- 2 _ **نسب النشاط** : معدل دوران الأصول المتداولة ، معدل دوران الذمم المدينة ، متوسط فترة التحصيل ، معدل دوران المخزون ، معدل دوران الأصول الثابتة ، معدل دوران مجموع الأصول.
- 3 _ **نسب المديونية أو الاقتراض** : نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول ، نسبة الديون إلى حقوق الملكية ، نسبة الديون طويلة الأجل ، عدد مرات تغطية الفوائد.
- 4 _ **نسب الربحية** : هامش مجمل الربح ، هامش ربح العمليات ، هامش صافي الربح ، العائد على الاستثمار ، العائد على حقوق الملكية.
- 5 _ **نسب الأسهم** : نصيب السهم من الأرباح المحققة ، نسبة سعر السهم إلى نصيب السهم من الأرباح المحققة (المضاعف) ، نسبة نصيب السهم من الأرباح المحققة إلى سعر السهم ، الأرباح الموزعة بالسهم ، معدل توزيع الأرباح. (**محدوفه**)

نسب السيولة : تعكس مقدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل

م	اسم النسبة	القانون	الشرح
1	نسبة التداول	$\frac{\text{المتداولة الأصول}}{\text{المتداولة الخصوم}}$	تعكس عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة
2	نسبة التداول السريع	$\frac{\text{المتداولة الأصول} - \text{المخزون}}{\text{المتداولة الخصوم}}$	تعكس أيضاً عدد مرات تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة حيث تعتبر أكثر دقة لقياس السيولة من نسبة التداول لعدم دخول المخزون

نسب النشاط : تعكس مقدرة المنشأة على استخدام واستغلال مواردها المتاحة من أجل توليد المبيعات.

م	اسم النسبة	القانون	الشرح
1	معدل دوران الأصول المتداولة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول المتداولة}}$	يعكس مدى كفاءة المنشأة في إدارة الأصول المتداولة للحصول على المبيعات ، أي أن كل ريال يستثمر في الأصول المتداولة يعطي مبيعات بقيمة معينة
2	معدل دوران الذمم المدينة	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{الذمم المدينة}}$	يعكس مدى كفاءة المنشأة في إدارة الأصول المتداولة للحصول على المبيعات
4	معدل دوران المخزون	$\frac{\text{تكلفة البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$ 2 / (أمر المدة + مخزون أول المدة) = متوسط المخزون *	يعكس كفاءة المنشأة في تدوير المخزون وبالتالي تحويل المخزون إلى مبيعات
6	معدل دوران مجموع الأصول	$\frac{\text{المبيعات}}{\text{مجموع الأصول}}$	يعكس كفاءة المنشأة في استخدام جميع الأصول (الثابتة + المتداولة) لزيادة المبيعات وتحقيق الأرباح ، أي أن كل ريال يستثمر في الأصول يعطي مبيعات بقيمة معينة

نسب المديونية أو الاقتراض : تقيس درجة اعتماد المنشأة على الديون { قصيرة الأجل و طويلة الأجل } في تمويل استثماراتها وكذلك قدرة المنشأة على الوفاء بالتزاماتها الناتجة من استخدام الديون { فوائد وأقساط القروض }

م	اسم النسبة	القانون	الشرح
1	نسبة مجموع الديون إلى مجموع الأصول	$\frac{\text{الديون مجموع}}{\text{الأصول مجموع}}$	تقيس مدى استخدام المنشأة للديون لتمويل أصولها
2	نسبة مجموع الديون إلى حقوق الملكية	$\frac{\text{الديون مجموع}}{\text{الملكية حقوق}}$	تقيس نسبة الأموال المقترضة إلى أموال حقوق الملكية

الربحية: تقيس مدى قدرة وفعالية المنشأة على استغلال الموارد المتاحة لديها من أجل توليد الأرباح.

م	اسم النسبة	القانون	الشرح
1	هامش مجمل الربح	$\frac{\text{الربح مجمل}}{\text{المبيعات}}$	تقيس قدرة الشركة في الرقابة على التكاليف المرتبطة بالمبيعات
2	هامش صافي الربح	$\frac{\text{الضريبة بعد الربح}}{\text{المبيعات}}$	توضح صافي الربح الذي تحققه المنشأة عن كل ريال مبيعات بعد خصم المصاريف المتعلقة بالإنتاج و البيع و الفوائد والضرائب
3	معدل العائد على الاستثمار	$\frac{\text{الضريبة بعد الربح}}{\text{الأصول مجموع}}$	يوضح صافي العائد على استثمارات المنشأة (ربحية كافة الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل)
4	معدل العائد على حقوق الملكية	$\frac{\text{الضريبة بعد الربح}}{\text{الملكية حقوق}}$	توضح العائد الذي يحققه الملاك على أموالهم المستثمرة في المنشأة

أسباب تدني هذه النسبة:

ارتفاع تكلفة المنتج (تكلفة البضاعة المباعة)

العلاج:

الرقابة على التكاليف

يجب أن يبدأ التخطيط المالي بالتالي:

أ - تحديد الهدف

ب - التنبؤ بالمتغيرات والتي تساعد في الكشف عن الصعوبات والتعامل معها بشكل مبكر

يتأثر مستوى الاحتياجات المالية للمنشأة بثلاث عوامل رئيسية:

1- الموسمية في المبيعات : أجهزة التكيف في فصل الصيف

2- طبيعة الدورة التجارية : رواج / ازدهار بالتالي ارتفاع المبيعات أو ركود / كساد بالتالي انخفاض المبيعات

3- معدل النمو لدى المنشأة : نسبة نمو عالية بالتالي حاجة إلى أموال إضافية

ادوار عملية التخطيط المالي للمنشأة:

- 1- فحص التداخلات والعلاقات المتشابكة بين قرارات الاستثمار والتمويل وسياسة توزيع الأرباح وإدارة رأس مال العامل
- 2- مساعدة المنشأة في فحص وتقييم الخيارات الاستثمارية المتاحة
- 3- تفادي المخاطر
- 4- خلق نوع من المرونة والتجانس بين أهداف المنشأة

ما هي أهم النماذج المستخدمة في التخطيط المالي:

أ - نموذج النسب المئوية من المبيعات

ب - تحليل الانحدار غير مطالبين فيه

أولاً : أسلوب النسب المئوية من المبيعات:

- المبيعات هي الأساس الذي يبنى عليه عملية التنبؤ بالاحتياجات المالية
- هناك علاقة قوية بين المبيعات وبنود الأصول والخصوم في الميزانية
- عن طريق المبيعات يمكننا تحديد ما يجب أن تكون عليه بنود المركز المالي للمنشأة مستقبلاً
- بعض البنود تتغير بشكل مباشر مع بعض بنود الميزانية (النقدية، الذمم المدينة، والمخزون)
- القروض قصيرة الأجل، القروض طويلة الأجل، والأسهم العادية والممتازة لا يتأثرون بالتغير في المبيعات (تمويل خارجي)
- الأصول الثابتة لا تتأثر بالمبيعات في المدى القصير بينما في المدى الطويل تتأثر بتغير المبيعات
- الحسابات الدائنة والمستحقات من أجور وضرائب تتأثر بشكل مباشر بالمبيعات

يقصد بالموازنة الرأسمالية:

الموازنة: هي الخطة التفصيلية التي تحتوي على التدفقات النقدية الخارجة والداخلية المرتبطة بالأصول الرأسمالية (كالأراضي والمباني والمعدات والآلات) أيضاً تسمى بالأصول الأيرادية لأنها تشكل القوة الأيرادية للمنشأة.

أما رأسمالية: تشير إلى الأصول الثابتة

فالموازنة الرأسمالية هي عملية تقويم واختيار مشروعات الاستثمار طويلة الأجل التي تهدف إلى تعظيم قيمة المنشأة وبالتالي تعظيم ثروة الملاك

بما أننا نتحدث عن استثمارات رأسمالية طويلة الأجل إذا:

- العائد من هذه الاستثمارات يأتي في المدى الطويل

- المبالغ التي تدخل من الاستثمارات في هذه الأصول تكون كبيرة، وبالتالي الاستثمار في هذه الأصول محفوف بالمخاطر ويتطلب من المنشأة أخذ كافة الإجراءات والخطوات اللازمة لنجاح مشروعات الاستثمار

خطوات اعداد الموازنة الرأسمالية:

- تحديد حاجة المنشأة للدخول في المشروع الاستثماري
- حصر الفرص الاستثمارية وتجميع المعلومات الخاصة بها
- تحديد التدفقات النقدية من المشروعات
- تحديد المعيار المتبع للحكم على المشروعات
- اختيار المشروع الاستثماري الافضل
- تحديد مصادر تمويل المشروع
- تنفيذ المشروع
- المتابعة والرقابة على المشروع

على من يقع عاتق اعداد الموازنة الرأسمالية:

ان القرارات الخاصة بالموازنة الرأسمالية لاتقع جميعها على عاتق الادارة المالية بل تشارك الاقسام الاخرى في ذلك مثل قسم البحوث والتسويق والانتاج فالادارة المالية تشارك من خلال ايجاد مصادر التمويل المناسب للمشروع واختيار المشروع الاستثماري الانسب للمنشأة

أنواع المشروعات الاستثمارية:

- **مشروعات جديدة:** لأول مرة تدخل السوق
- **مشروعات الإحلال أو الاستبدال:** للمشاريع القديمة بالمشاريع الجديدة .
- **المشروعات التوسعية، من خلال:**
 - إضافة خطوط إنتاج جديدة لتغطية الطلب الجديد.
 - تنويع المنتجات بدل من الاعتماد على منتج واحد
- **مشروعات البحث والتطوير:** يتم تخصيص منتجات وأساليب تقنية جديدة، لضمان البقاء في السوق ومواجهة التغيرات المستمرة في الإنتاج .

أسس حساب التدفقات النقدية:

- **التركيز على التدفق النقدي وليس الربح المحاسبي.**
- **التركيز على التدفقات النقدية الإضافية التي تنتج مباشرة من المشروع.**
- **الفصل بين قرار الاستثمار وقرار التمويل.**
- **حساب لتدفقات النقدية على أساس ما بعد الضريبة.**

مكونات التدفقات النقدية:

1. **التدفقات النقدية المبدئية :** تتعلق بشراء الاصل وتحويله وتجهيزه ,ايضا الزيادة المطلوبة في رأس المال العامل, مصاريف تدريب العاملين ,التدفقات النقدية بعد الضريبة من جراء بيع الاصول القديمة.
2. **التدفقات النقدية الاضافية خلال حياة المشروع :** تدفقات اضافية ناتجة من زيادة في الايرادات النقدية ,المصروفات الادارية كالمواد الخام ,مصاريف ادارية وبيعية
3. **التدفقات النقدية في نهاية حياة المشروع :** صافي قيمة الخردة ,التكاليف النقدية الناتجة من تصفية المشروع (ازالة المباني او ترحيل الآلات ,) ايضا استرداد رأس المال العامل الذي تم تخصيصه في بداية حياة المشروع.

مكونات التدفقات النقدية للمشاريع الاستثمارية:

طبيعة التدفق النقدي	البند
التدفقات النقدية المبدئية	تكلفة الاستشارة والتراخيص تكلفة شراء وإعداد وتجهيز المشروع الزيادة في رأس المال العامل(كالمخزون) تكاليف تجربة تشغيل المشروع وتدريب العاملين التدفقات النقدية الصافية المرتبطة ببيع الأصول القديمة
التدفقات النقدية الإضافية	الايرادات النقدية الاضافية بعد تغطية المصاريف النقدية الوفورات في تكاليف المواد والعمالة الوفورات الضريبية
التدفقات النقدية في نهاية المشروع	صافي قيمة الخردة التدفقات النقدية المرتبطة بتصفية المشروع استرداد رأس المال العامل

أثر الإهلاك على التدفقات النقدية:

- يظهر الإهلاك في قائمة الدخل **كمصروف غير نقدي** ويؤثر في حساب الدخل والتدفقات النقدية حيث:
- يعمل على تقليل الدخل الخاضع للضريبة (ضريبة أقل).
- زيادة التدفقات النقدية بزيادة مخصصات الإهلاك (تدفقات نقدية أكبر).

طرق حساب الاهلاك : هناك أكثر من طريقة تستطيع المنشأة من خلالها بحساب الاهلاك ، ومن أهم الطرق الشائعة لحساب الاهلاك:

- 1-طريقة القسط الثابت
- 2-طريقة الاهلاك المتناقص

تفيد عملية تقييم المشروعات الاستثمارية في المقارنة بين المشاريع المختلفة وبالتالي اختيار المشروع الأمثل

طرق تقييم المشروعات الاستثمارية:

1-الطرق التقليدية : سميت بذلك لأنها تتجاهل القيمة الزمنية للنقود وبالتالي تعامل التدفقات النقدية على أنها متساوية

- أ -طريقة العائد على الاستثمار
- ب -طريقة فترة الاسترداد

2-طرق خصم التدفقات النقدية : سميت بذلك لأنها تأخذ بمبدأ القيمة الزمنية للنقود

- أ -طريقة صافي القيمة الحالية
- ب -طريقة فترة الاسترداد المخصومة **غير مطلوبة**
- ج -طريقة مؤشر (دليل) الربحية
- د -طريقة معدل العائد الداخلي **غير مطلوبة**

أولا طريقة صافي القيمة الحالية : تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود

ثانيا : طريقة مؤشر (دليل) الربحية : هو مؤشر نسبي لربحية المشروع بحيث يتم قسمة القيم الحالية للتدفقات النقدية على القيمة الحالية لتكلفة الاستثمار.

مزايا طريقة مؤشر الربحية:

- تمثل معيارا نسبيا مرتبطا بتكلفة الاستثمار
- تتميز بسهولة الفهم والحساب
- يمكن استخدامها في المفاضلة بين المشروعات في حالة محدودة.

عيوب طريقة مؤشر الربحية:

- تعتبر أن معدل الخصم ثابت ومعروف مسبقا
- استخدام طريقة مؤشر الربحية قد يؤدي إلى قرار مخالف لطريقة صافي القيمة الحالية بخصوص اختيار المشروعات الاستثمارية

طريقة معدل العائد الداخلي

معدل العائد الداخلي هو ذلك المعدل الذي يساوي بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية من المشروع والقيمة الحالية لتكلفة الاستثمار الرأسمالي، أو هو معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للتدفقات النقدية مساويا للصفر.

سمي بمعدل العائد الداخلي لأنه يعتمد أساسا على العوائد والتدفقات النقدية الناتجة من المشروع، وليس على معدل خصم يتم اختياره خارجيا.

يمكن حل الامثلة الخاصة بمعدل العائد الداخلي عن طريق اسلوبين:

- 1- التجربة والخطأ غير مطالبين فيه
- 2- طريقة الاستكمال المثال محذوف

هنا لايجاد قيمة معدل العائد الداخلي لابد من حساب صافي قيمة حالية سالبة للمشروع عند معدل خصم معين وايضا نقوم بحساب صافي قيمة موجبة للمشروع عند معدل خصم معين

كلما تم اختيار معدل خصم قريب من 1 % كلما حصلنا على صافي قيمة حالية موجبة
كلما تم اختيار معدل خصم بعيد من 1 % كلما حصلنا على صافي قيمة حالية سالبة

ادارة الذمم المدينة من الموضوعات المهمة في علم المالية للأسباب التالية

- ان غالبية المعاملات تتم عن طريق الاجل
- اهمية التواصل بين المنشأة والعملاء
- اهمية معرفة الانماط السلوكية للعملاء

التكاليف المرتبطة بإدارة الذمم المدينة:

- 1- تكلفة التحصيل
- 2- تكلفة رأس المال
- 3- تكلفة التأخير في تحصيل الذمم المدينة (الديون المشكوك في تحصيلها)
- 4- تكلفة الديون المعدومة

سياسات ادارة الذمم المدينة:

- 1- سياسة ائتمان متساهلة : تلجا اليها الشركة في حال ان المركز المالي للشركة قوي والقدرة الاقتراضية للشركة عالية – الشهرة – الضمان
- 2- سياسة ائتمان متشددة : تلجا اليها الشركة في حال ان المركز المالي للشركة ضعيف والقدرة الاقتراضية للشركة منخفضة – الشهرة – الضمان

الصيغة المبسطة للتعبير عن الائتمان التجاري:

يعبر عن الائتمان بالصيغة التالية:

1/10/ net 30

وتعني هذه الصيغة حصول العميل على خصم 1 بالمائة اذا قام بالسداد خلال 17 ايام من تاريخ الشراء
واذا لم يتمكن من الدفع خلال 17 ايام يجب عليه تسديد كامل المبلغ في 07 يوم من تاريخ الشراء

العوامل المؤثرة على منح الائتمان:

- 1- ارتفاع متوسط فترة التحصيل
- 2- سمعة الشركة
- 3- ارتفاع نسبة الديون المعدومة

ادارة النقدية والاستثمارات المؤقتة: النقدية هي احدى عناصر الاصول المتداولة في قائمة المركز المالي
للمنشآت حيث ان المنشأة تستفيد من عنصر النقدية في دفع الالتزامات التي تتحملها المنشأة للغير

من اهم بنود النقدية:

- 1- النقد
- 2- الاستثمارات المالية المؤقتة

من اهم العوامل التي يجب اخذها بالاعتبار عند ادارة النقدية:

- 1- تحديد الحجم الامثل للنقدية
- 2- توقيت الحصول على النقدية
- 3- المدة التي يغطي فيها احتياجات المنشأة

دوافع واسباب الاحتفاظ بالنقدية:

- 1- دوافع اتمام المعاملات (المعاملات اليومية المتمثلة في شراء المواد الخام ودفع الاجور)
- 2- دوافع الطوارئ (تقوم المنشأة لاخذ الحيطة والحذر باحتفاظ بالنقدية كمخزون امان لمقابلات الالتزامات الطارئة علل بالمنشأة)
- 3- دوافع المضاربة (الاستفادة من الخصم النقدي – الاستفادة من تقلبات اسعار الاوراق المالية)

الحجم الامثل للرصيد النقدي:

- 1- اسلوب النسب المالية **غير مطالبين فيها**
- 2- نموذج الكمية الاقتصادية للطلب

نموذج الكمية الاقتصادية للطلب:

يقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات ومنها:

-وجود حالة من التأكد للتدفقات النقدية الداخلة والخارجة

-امكانية تحديد الرصيد الامثل للنقدية

-وجود نوعان من التكاليف:

أ -تكلفة الفرصة البديلة (زيادة النقدية عن الحد المطلوب)

ب -تكاليف الصفقة (انخفاض النقدية عن الحد المطلوب)

إذا المطلوب هو : الرصيد النقدي الذي يصبح عنده مجموع التكاليف عند الحد الأدنى.

الاستثمارات المؤقتة :تلجأ المنشأة الى الاستثمار في الاوراق المالية لعدة اسباب:

1- سريعة التسييل (يمكن تحويلها الى سيولة بسرعة)

2- مخزون امان للمنشأة

انواع الاوراق المالية المؤقتة:

1- ادونات الخزينة

2- الاوراق التجارية

3- الشيكات

4- اتفاقيات اعادة الشراء

5- شهادات الايداع المصرفية

ملاحظة : اجتهدنا بجمع الجزء النظري في المقرر وهذا السرد لا يغني عن الرجوع لملخص الورشة
لمتابعة بعض الاضافات التي لم استطع اضافتها فهو مجهود يكمل باطلاعكم على الملخص ... هذا
والله وراء القصد

اخوكم / TURKI1400

الدفعة الماسية

والله ولي التوفيق